

المسؤول	مكتب الجودة	رقم السياسة	RFS-PO-004	عدد الصفحات	1
رقم الإصدار	(1/0)	تاريخ الإصدار	2022/11/15	الصفحة 1 من 1	
دورية المراجعة	سنوي	عنوان السياسة	سياسة الامتثال		

سياسة الامتثال

المقدمة :

تحرص الجمعية على الالتزام بجميع القوانين والتشريعات وغيرها من المتطلبات التنظيمية والسلوكية والمهنية وتعمل جاهدةً على بناء الثقة بين الموظفين والمتعاملين في الجمعية وعليه فقد قامت الجمعية ببناء نظام متخصص في إدارة الامتثال والذي يتوافق مع القوانين والتشريعات ذات العلاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة وبحسب المعايير المتخصصة في مجال أنظمة إدارة الامتثال.

نص السياسة :

- الالتزام بجميع القوانين والتشريعات المعتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وجميع التزامات الامتثال التي تنطبق على الجمعية واحترام المواثيق والأعراف.
- تعتمد الجمعية في تطبيق نظام إدارة الامتثال وفق التشريعات والقوانين ذات العلاقة .
- دمج متطلبات الامتثال مع باقي الأنظمة واللوائح المعتمدة في الجمعية.
- الاستمرارية في تطبيق وتعزيز متطلبات الامتثالية وتحديد وتقييم مخاطر الامتثال بشكل دوري والعمل على تحقيقها.
- مراجعة السياسات بشكل دوري للتحقق من صلاحيتها والعمل بها.
- وضع خطط وضوابط لمعالجة أي مخاطر من مخاطر الامتثال ومعالجة الآثار المترتبة عليها.
- الدعم والاستدامة في نشر وتنمية الثقافة المؤسسية التي تعتمد على مبادئ الحكومة والقيم المؤسسية لمتطلبات الامتثال.
- تلتزم الجمعية باعتماد وتنفيذ الامتثال لضمان الالتزام بالتوجيهات الداخلية والخارجية النازمة.
- توجيه كافة موظفي وأعضاء ومتطوعي الجمعية لأداء مسؤولياتهم ملتزمين بمتطلبات الامتثال والعمل بها بطريقة فعالة.
- تلتزم الوحدات التنظيمية بمتابعة تطبيق الاجراءات وفق إطار الامتثال والتعامل مع حالات عدم الامتثال بكل مهنية.
- تدعم الجمعية موظفيها في تطبيق الامتثال ودعمها لثقافة الشفافية والحوار المفتوح والتواصل المؤسسي المرتبط بالامتثال، بالإضافة إلى التعليم والتدريب المستمر فيما يخص الامتثال.
- يتحمل مجلس إدارة الجمعية المسؤولية الكاملة في التأكد من التنفيذ المستمر والدائم للالتزامات الواردة في ظل إطار سياسة الامتثال.
- الحرص على تعزيز المستمر على نظام الامتثال والعمل على مخرجات الأهداف والنتائج من المخاطر. كما تضمن الجمعية وضوح تطبيق جميع السياسات والمتطلبات للامتثال في جميع الوحدات التنظيمية والمستويات الوظيفية. وإن عدم الالتزام بهذه السياسة أو الاخلال بها قد يعرض الموظف المسؤول للمخالفات والمسائلة حسب الإجراءات المعتمدة.